مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

د.علي سالم ارميص
كلية الاقتصاد – جامعة المرقب . ليبيا

مقدمة :

يضم الاقتصاد الوطني لأية دولة من الدول مجموعة متشابكة من المؤسسات والمنشآت التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة , حيث تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعامل متنوعة , وتلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة الصناعية منها دوراً هاماً في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة على الابتكار والتعرف على أحوال السوق وقربها من المتعاملين معها وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر بمثابة مدخلات لإنتاج سلع وخدمات وغير ذلك من المزايا . وتعتبر الصناعات الصغيرة والمتوسطة إحدى دعائم التنمية الصناعية في كافة الدول العربية . وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية , وما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها بجانب المؤسسات الكبيرة . ومن هنا فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعلية هذه المؤسسات وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنمية الاقتصادية . وحيث أن مفهوم التنافسية ولما لها من أهمية في عالم اليوم حيث أصبح للتنافسية مجالس وهيئات واستراتيجيات ومؤشرات على مستوى العالم , وبالتالي فإنه في الاقتصاديات المعاصرة وأصبحت التنافسية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمراً لا محيص عنه , حيث تؤثر على المؤسسات والشركات الكبيرة والصغيرة والأفراد وعلى الأمم الراغبة في استدامة النمو وزيادة مستويات معيشة أفرادها .

وتلقي هذه الورقة الضوء بإيجاز على تكور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعلى الوضع التنافسي لهذه المؤسسات في الوطن العربي من خلال :

أولاً : اللقاء الضوء على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
ثانياً : الواقع الحالي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية .
ثالثاً : عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
رابعاً : تجربة كل من تونس والمغرب في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
خامساً : مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها .

أولاً : مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :-

يتزايد اهتمام دول العالم المختلفة ومنها الدول العربية وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك نتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني . كما تزايد اهتمام المنظمات الدولية المتخصصة ومنها منظمة العمل الدولية ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي وغيرها من المؤسسات , وبتأهيل وتنمية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها على تحقيق المزيد من فرص العمل وخاصة في الدول النامية , ويختلف مفهوم هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى , كما يختلف هذا المفهوم بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة وبالتالي فإنه لا يوجد تعريف محدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن أن ينطبق على دول العالم المختلفة بنفس الدرجة . كما أنه في الدولة الواحدة يمكن أن يختلف مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب القطاعات الاقتصادية التي تعمل بها , ومرحلة النمو الاقتصادي والصناعي بوجه خاص التي يمر بها اقتصاد هذه الدولة , بمعنى أن المؤسسات التي كانت تعتبر كبيرة في مرحلة ما من مراحل النمو الاقتصادي في هذه الدولة يمكن أن تعتبر صغيرة أو متوسطة في مرحلة أخرى , كما يختلف مفهوم هذه المؤسسات من نشاط اقتصادي معين إلى نشاط آخر . ومن هنا فإن هناك العديد من المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى .

ومن أهم هذه المعايير المتبعة في هذا المجال[1] :

1- تعتبر لجنة التنمية الأمريكية أن هذه المؤسسات تتميز بان تغطية رأس المال يتم من خلال شخص واحد أو عدة أشخاص معدودين , وأن الإدارة تتم عادة بواسطة المالك لرأس المال , وأن المجال الجغرافي لعمل هذه المؤسسات يتم في منطقة محلية واحدة , وبصفة عامة فإن حجم المؤسسة يعتبر صغيراً بالنسبة للصناعة التي تعمل فيها .

2- هناك معايير أخرى للتعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها معيار حجم رأس المال ومعيار المبيعات وحجم الأرباح الصافية المحققة وعدد العمال والقيمة المضافة ... الخ .

3- تعتمد بعض الدراسات الأخرى على معيار العمالة ومعيار رأس المال فقط إلا أن هناك اختلافا كبيراً بين الدول في تحديد حجم رأس المال أو عدد العمال بحيث إذا تجاوزت المؤسسة هذا الحجم فإنها تخرج من نطاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

---

[1]) عبد الرحمن محمد السندي – آفاق المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمملكة البحرين – مقال منشور في شبكة الانترنت – ص2.

فنجد على سبيل المثال أن إدارة المؤسسات الصغيرة الأمريكية تحدد حجم رأس المال لكل واحدة من هذه المؤسسات بما لا يتجـاوز 9 مليون دولار , وعدد العمال بما لا يزيد عن 250 عامل . أما في المملكة المتحدة فيشترط ألا يزيد حجم رأس المال عن 2.2 مليـون جنيه إسترليني وألا يزيد عدد العمال عن 50 عاملاً .

أما في الإتحاد الأوروبي فإنه يتم تصنيف هذه المؤسسات حسب شرائح العمال على النحو التالي[1] :

- المؤسسات الصغيرة جداً : وهي تلك التي تشغل أقل من 10عمال .
- المؤسسات الصغيرة : وهي المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملاً .
- المؤسسات المتوسطة : وهي المؤسسات التي تشغل 50 عاملاً فما فوق .

ويلاحظ في البلد العربي تونس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المسارين التاليين[2] :

1- عدد المستخدمين أقل من 50 شخص .

2- مبلغ استثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي , وعليه فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس تمثل أكثر مـن 95% مـن العدد الإجمالي للمؤسسات وتساهم بـ 88% من مناصب الشغل الجديدة .

وفي اليمن على سبيل المثال , يعد المشروع صغيراً عندما يضم أقل من أربعة عمال , ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بـين عاملين وتسعة عمال , ويعد كبيراً عندما يزيد عدد العاملين فيه على 10 , وفي الأردن يعد المشروع صغيراً عندما يتراوح عدد العاملين فيه عاملين و 10 عمال , ويعد متوسطاً عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين 10 و 25 عاملاً , أما المشروعات الصغرى فهي التي تضم أربعة عمال[3] .

وبصورة عامة فإنه يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتسم بمحدودية أعداد العاملين فيها وتعتمد في أعمالها علـى الفنـون الإنتاجية البسيطة في تكوينها إضافة إلى تركيز إدارة معظم هذه المؤسسات في أشخاص مالكيها . ومما سبق نلاحظ أن أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متشا ة في أغلب الأقطار العربية من حيث تقارب رؤوس أموالها وعدد العاملين ا .

وتعمل هذه المؤسسات في أنشطة صناعية مختلفة , ولا سيما الصناعات الخفيفة من النوع التقليدي والكثيف العمالـة , كالـصناعات الغذائية , وصناعة المنسوجات والملابس , ومنتجات الأخشاب والأثاث , والكيماويات , والمنتجات المعدنية غير الفلزية , والمنتجـات الفلزية , ومواد البناء , والمنتجات البلاستيكية[4] , إلى جانب الخدمات التي تؤديها هذه المؤسسات للمجتمع .

ثانياً : الواقع الحالي للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أهميتها الاقتصادية:

ازداد اهتمام دول العالم عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الـوطني لأية دولة , وبناء قاعدة صناعية متينة تستطيع توفير السلع والمنتجات اللازمة للاستهلاك المحلي محل الواردات , وزيادة القاعدة التصديرية لأجل زيادة الاقتصاد الوطني قوة وزيادة معدلات النمو به , ويرجع اهتمام الدول العربية في الآونة الأخـيرة بالمؤسـسات الـصغيرة والمتوسطة وذلك بالنظر إلى السياسة الاقتصادية التي تأخذ ا أغلب الدول العربية منذ بداية الثمانينات والتي دف إلى توزيع مـصادر الدخل وتقليل درجة الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الرئيسي للدخل وللرغبة في توسيع قاعـدة النـشاط الاقتـصادي الخـدمي والإنتاجي في البلدان العربية . فعلى سبيل المثال نجد أن دول الخليج العربي اهتمت اهتماما كبيراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهـي تتمثل في الوقت الراهن النسبة العددية الغالبة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني , ففـي البحـرين مـثلاً توضـح الإحصاءات المتاحة في هذا الخصوص حيث نجد أن هذه المؤسسات تمثل ما يقرب 76% من إجمالي المؤسسات العاملة .

ووفقاً لإحصاءات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لعام 1999 فقد بلغ إجمالي عدد المصانع العاملة في البحرين 411 مصنعاً تضم 27095 عاملاً وتقدر استثمارا ا بنحو 5415.8 مليون دولار ويعمل منها في مجال صناعة الأغذية والمشروبات والتبـغ نحـو 91 مصنعاً يعمل ا حوالي 2157 عاملاً وتبلغ جملة الاستثمارات حوالي 135 مليون دولار , وفي صناعة النسيج والملبوسات والجلود 32 مصنعاً ويعمل ا 1222 عاملاً تقدر استثمارا ا بنحو 43.2 مليون دينار , وفي مجال صناعة المنتجات الكيماوية والبلاسـتيكية مـن البترول والفحم يوجد 55 مصنعاً ويعمل ا 5378 عامل باستثمارات قدرها 2530.9 مليون دولار , وصناعة منتجات من خامات غير معدنية عدا البترول 66 مصنعاً يعمل ا حوالي 2950 عاملاً تبلغ استثمارا ا 88.6 مليـون دولار , وفي الـصناعات المعدنيـة الأساسية 11 مصنع يعمل ا 4141 عاملاً بجملة استثمارات تبلغ 2247.9 مليون دولار , وفي الصناعات المعدنية المصنعة والآلات

---

[1]) نادية قويقح – إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة في الدول النامية , ماجستير – جامعة الجزائر , 2001 , ص95.

[2]) شبوط حكيم – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – رسالة ماجستير – جامعة الجزائر – 2002 , ص85 .

[3]) ESCWA, Small andmedium Enter presses : strategies , Policies and support Institutions (New york , United Nations 1999), P.7 .

[4]) ولمزيد من الإطلاع أنظر : ESCWA, SME : Strategies . Policies and support Institutions , P.7.

والمعدات 119 مصنعاً يعمل بها 4969 عاملاً وتبلغ الاستثمارات فيها 314 مليون دولار وأخيراً في مجال صناعات تمويلية أخرى 6 مصانع يعمل بها 267 عاملاً وتبلغ الاستثمارات فيها 9.6 مليون دولار[1] .

ونأخذ مثال آخر وهو دولة الجزائر , وحسب الإحصائيات الأخيرة يمكن القول بأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يقدر بأكثر من 160.000 مؤسسة وتساهم في الناتج الداخلي الخام داخل المحروقات بنسبة 53.16% وتوظف أكثر من 800.000 عامل حسب الإحصاء الرسمي للديوان الوطني للإحصاء (ONS) [2] .

وهكذا تعرضنا لدولتين عربيتين أحدهما صغيرة والثانية تعتبر من الدول العربية كبيرة المساحة وعدد السكان والإمكانات الاقتصادية , من ذلك يتضح أن المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تعمل في كافة الأنشطة الأساسية في الاقتصاد الوطني للبلدان العربية . كما يعمل العديد منها في أكثر من نشاط متكامل في نفس الوقت , فقد يعمل بعضها على سبيل المثال في مجال صناعة منتجات نصف مصنعة بالإضافة إلى إنتاج سلع تامة الصنع في نفس الوقت . ويعتبر مالك المؤسسة هو المدير التنفيذي لها في أغلب الأحوال , ويتدخل في كافة أعمال المؤسسة التنفيذية وبالتالي يجمع بين أعمال الإدارة والتنفيذ , كما تعتمد معظم هذه المؤسسات في نشاطها على أساليب الإدارة التقليدية التي تبتعد في كثير من الأحيان عن الأساليب العلمية الحديثة في الإدارة .

الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل فيما يلي[3] :-

1- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوافرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين , إضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على العمل في مجال إنتاج الصناعات الحرفية والسلع الغذائية والاستهلاكية الصغيرة التي يتم الحصول عليها من الخارج الأمر الذي يساعد في سد جانب من احتياجات السوق من هذه السلع مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

2- تتسم المؤسسات الصناعية والحرفية الصغيرة بسهولة التأسيس نظراً لعدم حاجتها إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة إضافة إلى قدرتها على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة وبالتالي فإنها تساهم في توفير المزيد من فرص العمل , سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه الصناعات .

3- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفض العبء على ميزانية الدولة , بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من مخلفات الصناعات الكبيرة وسهولة التخلص من النفايات الملوثة للبيئة .

4- تتخصص بعض هذه المؤسسات في الأنشطة أو العمليات الإنتاجية أو الخدمية التي قد تحجم عن القيام بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تصنيع بعض الكيماويات الناتجة عن تكرار النفط أو بعض خامات الألمنيوم أو التخصص في صناعة بعض أنواع الملابس غير النمطية التي تصمم وفقاً لمقاييس كل عميل . ومن هنا فإن زيادة الإنتاج المحلي من خلال هذه المؤسسات سيؤدي إلى تخفيض الواردات السلمية التي نجد لها البديل المحلي , كما تساهم في زيادة الصادرات غير النفطية.

5- إن سرعة التطور التكنولوجي أدى إلى زيادة معدل تغير التقنية الإنتاجية المستخدمة في العديد من الصناعات حيث أصبح من الأهمية العمل على إقامة مصانع أصغر حجماً وأقل تكلفة استثمارية على أن يركز كل مصنع في إنتاج عدد قليل من السلع الدقيقة أو تتطلبها صناعات معينة . كما تساهم هذه الصناعات في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة كما تعتبر نواة لإنشاء صناعات أكبر حجماً يمكن أن تساهم في توسيع القاعدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبيرة .

6- أن انتشار طريقة الإنتاج على دفعات لمواجهة طلبيات صغيرة من سلع أو خدمات معينة ساهم في انتشار هذه المؤسسات الصغيرة لتقوم بأداء هذه الأعمال مما يجعل هذه المؤسسات أكثر قدرة على الاستجابة السريعة لمتطلبات المستهلكين , كما أن صغر هذه المؤسسات يمكنها من الانتشار في مدن صغيرة والمناطق القروية بالنظر لأنها قد لا تحتاج في بعض الأحوال إلى خدمات صناعية متطورة مما يساهم في تحقيق التوزيع المتوازن لمؤسسات القطاع الصناعي .

ثالثاً : عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

إذا نظرنا ودققنا الملاحظة فإننا نجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشاراً من المؤسسات الصناعية الكبرى وذلك للأسباب التالية :

أ- العوامل الخاصة :

1- عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى لأنهم يشعرون بضآلة دورهم فيها وذلك على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة حيث كثيراً ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات , فمثلاً كثيراً ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس مال أو أرباح مؤسسة وذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات , وهذا يعكس

[1]) أ. عبد الرحمن محمد السندي , آفاق تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة – مصدر سبق ذكره ص3 .

[2]) حكيم شبوطي – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مصدر سبق ذكره, ص112 .

[3]) أ. عبدالرحمن محمد السندي , آفاق تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة – مصدر سبق ذكره ص3-4 .

المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون ا على أن جهودهم تذهب لإفادة الغير وأ م لا يملكون القرار والمشورة في إدارة هذه المؤسسة حيث دورهم يقتصر في تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن الإدارة ولا يملكون الرد ولا الاقتراح ولا التقويم إذا ما كان هناك انحراف في تسيير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتموت لديهم روح التضحية والمبادرة على عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الاتصال المباشر بين الإدارة والعامل , والاستشارة متوفرة , فإن العمال يحسون بنوع من الثقة لديهم وبالتالي يقومون بالبذل والتضحية من أجل إنجاحها فترتفع بذلك مردودية هذه المشاريع وتقوى ربحيتها وبالتالي التوسع في نشاطها وإيجاد فرص عمل جديدة .

2- مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار : وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظراً لصغر حجم العملية البيروقراطية , وهذا عكس المؤسسات الكبرى حيث قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة لطلب واحتياجات قسم التوزيع فربما أنتج منتجات غير مطلوبة في السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويكون بذلك عبء على المؤسسة , إذن فسهولة الاتصال بين قسم الإنتاج وقسم التسويق يجعل هناك مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة وفي الوقت المحدد , المتعلقة بالكميات المنتجة والنوعية المطلوبة , وتحديد أسعار البيع التي تتفق مع متطلبات السوق .

3- صغر رأسمال المستثمر : إن من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأسمال المستثمر في المشروع الصغير , حيث أنه بإمكان مجموعة قليلة من المستثمرين الالتقاء على تكوين مشروع يجمع أموالهم المتوفرة لديهم , حيث بالإمكان إقامة هذه المشروعات في مناطق الريف والمدن وفي المناطق الزراعية وفي المناطق الصناعية على عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لأ ا تتطلب مباني ضخمة مجهزة بكل أنواع التجهيزات كالكهرباء والماء والطرقات .

ب- العوامل العامة :-

1- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم بكل الأنشطة إن من أهم المميزات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتمامها بجميع الأنشطة الفلاحة والصناعية والخدماتية ...الخ وفي جميع الأماكن في الأرياف والمزارع والمدن .

2- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة مما ساعد في انتشارها بشكل واسع لأ ا يكفي القليل من المعرفة واليسير من التجربة والخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ودفع نفقات كبيرة على ذلك , مما يسهل عليها عملية التوسع والانتشار وإقبال المستثمرين على هذه المشاريع , على عكس المشاريع الكبيرة التي تتطلب يد عاملة فنية وماهرة قادرة على أداء العمل بكل دقة .

3- سهولة إقامة مشروع : إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب يئة الأرض اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد الطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا برصيف هذه الأراضي بما يتناسب وحجم المشروع , ثم إقامة المباني الضخمة لاحتواء الآلات والمخازن المعدة لذلك , الأمر الذي يتطلب أموالاً ضخمة وطائلة لهذه التهيئة .

بينما المشروعات الصغيرة لا تتطلب هذه الأموال الباهضة بل على العكس من ذلك لا تكلف مصاريف كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير , فإذن من السهل جداً إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف فهذه الخاصية تؤهل مثل هذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة .

رابعاً : تجربة كل من تونس والمغرب والجزائر في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

أ- تجربة تونس : إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الهدف الأساسي وتأخذ الأولوية القصوى في خطط التنمية بتونس , وذلك لأن هذه المؤسسات لها آثار إيجابية في خلق فرص عمل , وتستعمل عموماً طرق إنتاج مدروسة جيداً (كل عامل يجب أن يحقق مردودية أكثر مما يقبضه من أجر) مقارنة بالمؤسسات الكبيرة , كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التوازن الجهوى –لذلك تونس أعطت أولوية قصوى لهذا القطاع , وذلك عن طريق اتخاذ بعض الخطوات منها :-

1- إتباع سياسات تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة .

2- تغيير القوانين المتعلقة بتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين محفزة .

3- اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة لقيام هذه المؤسسات بدورها المنوط ا في دفع عجلة التنمية .

وبالتالي فإن هذا القطاع يتلقى مساعدة ملحوظة من طرف الحكومة التونسية عن طريق وكالة ترقية الصناعة , غرفة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات والإدارات الأخرى التي تسهر على حماية وترقية هذه المؤسسات مثل المراكز التقنية للاستشارة , ومركز تشجيع الصادرات ...الخ .

Commentaire [1q]:

إن المشروع التونسي يقوم بتشجيع وتقديم التسهيلات الجبائية لرفع عملية الاستثمار في هذا القطاع , ومن أجل الحد من البطالة وتحقيق التشغيل ورفع مستوى الإنتاج فالسلطات العمومية في تونس وضعت أهدافاً أساسية تتعلق برفع الصادرات وتحقيق التوازن الجهوى وقد قامت بالإجراءات التالية[1] :-

- حماية الاستثمار الموجه إلى السوق المحلي من المنافسة الخارجية وحماية المنتج المحلي وذلك بإصدار قوانين تفرض حقوق ورسوم الجمارك بنسبة حد مرتفعة على الواردات المنافسة للمنتج التونسي .
- التخفيض إلى الحد الأدنى القانوني لحقوق الجمارك المفروضة على استيراد التجهيزات والآلات الضرورية لإقامة مشاريع استثمارية .
- وضع سياسات جد تحفيزية لفائدة المؤسسات المصدرة .

إذن الاستراتيجية التنموية التي اتبعتها تونس تعتمد على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , فهي اليوم تحتل مكانة متقدمة في الاقتصاد التونسي مقارنة بالمؤسسات الكبيرة , وهذا ما أعطى لتونس نسيج صناعي قوي يفتخر به الشعب التونسي .
هذا وقد بلغت عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسجلة حتى سنة 1990 حوالي 1353 مؤسسة وقيمة الاستثمارات بها حوالي 225.400 مليون دينار تونسي .

ب- تجربة المغرب : شعوراً بالدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية , أعطت الدول المغربية الأهمية القصوى لهذا القطاع في سياستها الاقتصادية المتبعة وذلك نظراً لأنها تعتبر العنصر الأساسي للإدماج الصناعي والتنويع الاقتصادي , كما تعتبر أيضاً المورد الأساسي للتجديد وعامل مهم لترقية الصادرات , كما تساهم في التنمية الجهوية وخلق مناصب شغل كبيرة , حيث أثبتت الدراسات في المغرب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تخلق مناصب الشغب بـ 6 مرات أكثر مما تخلقه المؤسسات الصناعية الكبرى وترجع السياسة المغربية واهتمامها بهذا القطاع إلى السبعينيات باعتماد مخطط الصحيح للهيكلي في المغرب والذي يعتمد على ركيزتين هما :-

1- التحرير الاقتصادي وخاصة في ميدان التجارة الخارجية للأسعار .
2- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بتشجيع القطاع الخاص[2].

مما ترتب عليه هجر القطاع الصناعي الكبير وفتح المجال أمام الصناعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تعتبر وسيلة دفع التنمية الاقتصادية في المغرب التي تبنى على التوزيع الصناعي وامتصاص البطالة وتموين السوق بكل السلع والخدمات المطلوبة . ومن اليقين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع تستجيب لهذه التوقعات نظراً لحجم استثمارها المتواضع , نجاحها في الأشغال الثانوية وكيفية خلق مناصب الشغل , واستعمال الموارد المحلية بطريقة كوفأة . وبالتالي فإن هذه المؤسسات تشغل مكانه مهمة في الاقتصاد المغربي , وعليه فالمؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من 200 شخص في المغرب تشكل نسبة 92% من المؤسسات الصناعية في المغرب , وتشغل أكثر من 46% من اليد العاملة وتعطى ما يقارب 4.4 مليار درهم مغربي كقيمة مضافة أي 38% من الناتج الداخلي الخام الصناعي في المغرب[3] .

ومن أجل ذلك قامت الدولة المغربية بفتح المجال للاستثمار من خلال :-

- مصنع هياكل قاعدية لاستقبال المشاريع الاستثمارية الجديدة , وذلك بتهيئة المناطق الصناعية .
- إعداد إطار قانوني وتشريعي ينظم ويشجع الاستثمارات الخاصة .
- خلق مؤسسات وإدارات عمومية مكلفة بدراسة المشاريع وتمويلها ومساعدة القائمين عليها .
- وضع طرق وإجراءات آلية تهتم بالإصلاحات الإدارية لتسهيل الإجراءات والطرق لخلق وتأسيس المشاريع الاستثمارية .

خامساً : مفاهيم القدرة التنافسية وتقييم مؤشراتها في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول العربية :-

في ظل الظروف المتغيرة التي تسود السوق الدولية , والمنافسة الشديدة التي تضطر الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدول لمواجهتها , يتحول الابتكار إلى أداة هامة من أدوات التعامل مع تطورات الدولة الجديدة . وسواء أكان الأمر يتعلق بالشركات الفردية والاقتصادات الوطنية , فإن الابتكار هو مفتاح أي ميزة تنافسية , وهو قوة دافعة نحو تحقيق النمو . وفي ظل اقتصاد جديد يعتمد على المعرفة , فتتزايد أهمية الابتكار , ويبقى الفكر الإبداعي اعترافا بأنه أساس هذا الابتكار , ويحدث تحويل جذري من اقتصادات السلع إلى اقتصادات الأفكار[4].

---

[1]) حكيم شبوطي – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مصدر سبق ذكره, ص85 .

[2]) حكيم شبوطي – دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – مصدر سبق ذكره, ص81 .

[3]) نفس المصدر السابق ذكره, ص82 .

[4]) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (149) مارس 2002 القاهرة , ص65 .

وبالتالي فقد اكتسب مفهوم التنافسية أهمية متزايدة في عالم اليوم وأصبح للتنافسية مجالس أو هيئات أو استراتيجيات أو مؤشرات , ونذكر على سبيل المثال مجلس سياسة التنافسية في أمريكا التي تعتبر أن هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي الأمريكي.

وفي ظل هذه المعطيات الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي حدد الاقتصادي " جيفري ساخس "[1] عشرة اتجاهات رئيسية ستصبح شكل التنافسية الدولية خلال العقود القادمة من أهمها التكامل العالمي , والأزمة المالية لدول شرق آسيا , وتداعيات أزمتي اليابان والصين وظهور اليورو وتوسيع الاتحاد الأوروبي , ووضع الاقتصاد , ووضع الاقتصاد الأمريكي , والانتعاش السريع في تكنولوجيا المعلومات .

أ- مفهوم التنافسية :-

بما أن مفهوم التنافسية ليس محدداً بطريقة تنم عن استقراره في أدبيات الاقتصاد والأعمال إلا أنه نظراً لأن المنافسة تحدث بين المؤسسات في الأسواق , محلية كانت أو دولية , يمكن وضع تعريف عام للقدرة التنافسية بأنها القدرة المستمرة للمؤسسات على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق المفتوحة .

ووفقاً لتعريف آخر هي التي تنطوي على تحسن في مستويات معيشة المواطنين من خلال تحقيق معدلات نمو عالية ومستديمة ووضع قابل للاستمرار لميزان المدفوعات . أما التعريف الذي يقدمه مجلس السياسة التنافسية للولايات المتحدة فهو القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجابه اختبارات الأسواق الدولية وتضمن نمو متواصل ومتصاعد في مستويات معيشة المواطنين على المدى الطويل . وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2] بقدرة الشركات والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكل دائم في الأجل الطويل . ومن الواضح حتى الآن أن هذه المفاهيم للمنافسة الدولية ترتبط بالسياسة الاقتصادية للدولة من جهة وتربط الاقتصاد والمحلي بالاقتصاد والعالمي .

وهناك عدة نظريات تتحدث عن التنافسية ودورها الكبير في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في نمو الاقتصاد المحلي. فتلاحظ أن نظرية النمو الجديد ترتكز على المعرفة . حيث يستند نمو الإنتاجية على المعرفة التي تتوافر من خلال استثمارات في أشكال متعددة مثل الاستثمار في البشر وفي الآلات والتجهيزات وفي البحث وفي التطوير ، أما نظرية التجارة الجديدة فتفسر كيف تؤثر التكنولوجيا على تدفقات التجارة حيث تقدم إسهامات "كر وجمان"[3] في النظرية الجديدة للتجارة الدولية وضعاً لهذه التجارة يرتكز على العوائد المتزايدة والمزاحمة غير الكاملة .

وبملاحظة أن العلاقة بين الطلب والتجارة تشكل جزءاً متكاملاً في نظرية التجارة الدولية , فإن النظرية الجديدة للتجارة تتماشى مع المبادئ الريكاردية حول المزايا النسبية حيث تبث أن الفروق النسبية في الطلب تحدد نمط التجارة . فكل بلد هو مصدر صاف للسلع التي يكون الطلب المحلي عليها أعلى نسبيا وحيث تتمتع البلد بميزة نسبية في السوق المحلية ، وباعتبار أن الفوارق النسبية للطلب تحدد الأجور النسبية فإن ما أوجدته النظرية التقليدية للتجارة يبقى صالحاً في النظرية الجديدة للتجارة[4] .

وهناك العديد من النظريات التي تتحدث على التنافسية لا يسعنا أن نتحدث عنها الآن .

وبالتالي فخفض الكلفة لم يعد كافيا وحسب , فالسوق تتطلب الجودة وكذلك السرعة والمرونة في تلبية الطلب . ومفتاح النجاح في هذا المناخ هو الابتكار , والابتكار مجال تجيده المشروعات الصغيرة والمتوسطة إن المزايا الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار ترتبط بالسلوك البشري , كديناميكية صاحب المشروع , والمرونة الداخلية للمشروع , وقابلية الاستجابة للظروف المتغيرة . غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غالباً ما تفتقر إلى الوقت , والموارد المالية والمهارات الفنية اللازمة لدعم جود البحث والتطوير , أو أي جهد آخر ملائم لتحقيق الابتكار .

والجدير بالذكر أن أغلب الدول العربية رفعت يدها عن التدخل المباشر في التصنيع واعتمدت على التثبيت والتحرر كأعمدة أساسية لتحقيق النمو المتواصل وأعطت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طريق السبق للقيام بعملية التصنيع أو تشجيع القطاع الخاص وتقليص دور القطاع العام إلا أن المؤشرات لم تسجل نتائج إيجابية حيث يلاحظ[5] :-

---

1) نفس المصدر السابق , ص65-66 .

2) سوزان سيمة : "التنافسية الدولية ومعايير قياسها" الجامعة الأمريكية بالقاهرة – قسم الاقتصاد سنة 1996 .

3) Krugmanp : "International Trade, Regional Free Agreements and Economic Development" Review of Development Economics , June , P.P 153-170.

4) محمد عدنان وديع : " مسح في مؤشرات التنافسية" ورقة مقدمة لورشة عمل حول محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية . المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالاشتراك مع معهد الاقتصاد الكمي بتونس , 19-21 يونيو 2000 , ص ص 8-9 .

5) لبنى عبداللطيف " السياسة الصناعية في ضوء الجات " – هل هناك حاجة للتصحيح " المجلة المصرية للتنمية والتخطيط , معهد التخطيط القومي , ديسمبر 2000 , ص ص 31-36 .

- مازال هناك قصور في القنوات الضرورية لنقل نجاح سياسة التثبيت والتحرير إلى ردود فعل إيجابية للمنشأة الخاصة في قرارا ـا بالنسبة للإستثمار والإنتاج وهو الأمر الذي يحتم تدخل الحكومات لتصحيح عمل الأسواق وإقامة شبكات وقنوات الاتصال بين المنشأة والأسواق (أسواق عناصر الإنتاج والتكنولوجيا , سوق المنتجات الصناعية المحلي والعالمي).
- افتقار إلى العديد من المنشآت الصناعية إلى القدرات الفنية والتنظيمية والإدارية التي تأهلها لتعامل مع التغيرات العالمية الجديدة .

وعليه تحتاج السياسة الصناعية في الدول العربية إلى تصحيح لكي يستطيع الاقتصاد في الدول العربية أن يتفاعل بإيجابية مع الانفتـاح في السوق العالمي ويقترح في هذا الصدد ما يلي[1] :-

- المزج السليم بين عناصر التكنولوجيا المحلية والأجنبية .
- رفع معدل نمو الصادرات عن الواردات .
- تطوير قاعدة الصناعات المغذية الوسيطة .
- الانتشار الصناعي وأعمار المناطق النائية .
- رفع إنتاجية المشروع الصناعي .
- وضع حوافز لتعميق التصنيع المحلي وبناء مراكز للتصميم الهندسي تنتشر بصورة نوعية لكل نشاط صناعي .
- تقييم الإمكانيات الفعلية لمراكز البحوث النوعية والمركز القومي للبحوث وتطويرها وربطها بالتجمعات الصناعية عن طريق جهاز متخصص يقوم بالتحميل المباشر والمتابعة وقياس العائد .
- منح الإعفاءات الضريبية على المبالغ المخصصة للبحوث والتطوير وإعفاء الواردات من المعدات وأجهزة البحث والتطوير من الرسوم الجمركية والسماح بالإهلاك المرتفع لتلك المعدات .
- وضع حوافز خاصة بتشجيع البحث والتطوير ورعاية الخلق والابتكار في المنتجات الصناعية بتصميمات محلية متطورة .
- وضع حوافز خاصة بتشجيع المصانع على التطوير المستمر للعمليات الإنتاجية واستخدام وسائل القيام ونظم التحكم والسيطرة على متغيرات عمليات التصنيع .

ولكي تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تزيد من قدر ا التنافسية فإن ذلك يتطلب :

إدارة الجودة الشاملة وخفض التكاليف :-

لكي يتسنى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المنافسة على المستوى المحلي والعالمي عليها أن تطبق نظام إدارة الجودة الـساحلة والـذي يتطلب الآتي :-

- تكامل جميع الأنشطة بالوحدات الصغيرة والمتوسطة للتنسيق فيما بينها ويكون ذلك مسئولة نظم العمل اتجاه مستوى الجودة المطلوب تأمينه بصفة مستمرة للعميل .
- توظيف التكنولوجيا الجديدة في عمليات التصنيع ووظائف التفتيش لتحقيق المزيد تأكيد العمل على تـصميم المنـتج ودقـة الإجراء المصنعة .
- ارتباط الجودة الشاملة بخفض التكلفة من خلال خفض تكلفة التشغيل , وخفض فاقد التصنيع , وخدمـة تكلفـة خدمـة العملاء, ضمان المنتج , تعظيم استخدام الموارد .
- دراسة العمليات الخاصة التي تتضمن الاختبارات والاستقصاءات لتحديد أسباب ظهور الإنتاج وتحسين خصائص الجودة .

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن نقص المعلومات وتجانس وتشابه السلع والمنتجات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية وعدم إدارة الجودة بطريقة جيدة كل ذلك أدى إلى ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات وعدم قدر ا علـى منافـسة المنتجات الأجنبية إلى جانب ارتفاع التكاليف مما سبب في انخفاض صادرا ا وهو الأمر الذي يجب أن تعتمد عليه المؤسسات الـصغيرة والمتوسطة حتى تستطيع الاستمرار والمساهمة في تنمية اقتصادات الوطن العربي ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام علـى المـستويين المحلي والقومي .

[1]) على توفيق عبدالصادق . " القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية " صندوق النقد العربي , أبو ظبي أكتوبر 1999 .